

رئيس المؤتمر في حديث صحفي:

# هناك مخطط أجنبي لتجزئة اليمن

أكد الزعيم علي عبدالله صالح رئيس المؤتمر الشعبي العام أن الأوضاع الأمنية المتردية في البلاد تعدّ من مخلفات مخطط ما يسمى بـ"الربيع العربي"، الذي خطط له وأطلقه الكيان الإسرائيلي في العالم العربي، بقصد تفتيت دول المنطقة، وتنفيذ مشروع الشرق الأوسط الجديد.

واعتبر رئيس المؤتمر الشعبي العام، أن "ما يجري في الوطن العربي من أعمال عنف وصراعات تهدد الأمن والاستقرار، لا سيما في العراق وسوريا وليبيا، هو امتداد للربيع العربي، الذين يهدف إلى تدمير دول المنطقة".

## الربيع العربي مشروع خطط له وأطلقه الصهاينة لتفتيت المنطقة

### تغيير الحكومة أمر يعود لرئاسة الدولة

### قناة «اليمن اليوم» ستعاود البث

وأضاف: "رئيس الوزراء محمد سالم باسندوه شخص وطني ومثالي، والغلط ليس من طرفه، وإنما من راسمي السياسة العامة للدولة، الذين يتحملون مسؤولية فشل الحكومة"، لافتاً إلى أن "الحكومة تتحمل مسؤولية فشل وإنجاح أوضاعها كونها حكومة توافقية، وكل من فيها يتحمل المسؤولية".

ونفى الزعيم علي عبدالله صالح رئيس المؤتمر الشعبي العام وجود خلافات مع عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية النائب الأول لرئيس المؤتمر، الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام، موضحاً أنه "لم يعد هناك مشكلة بشأن جامع

وبشأن مخطط تقسيم اليمن، وإعادته إلى ما قبل 1990، من قبل قوى خارجية، أوضح الزعيم علي عبدالله صالح في حديث مع «العرب اليوم» أن "هناك مخططاً أجنبياً لتجزئة اليمن، ومنه ما ظهر خلال الفترة السابقة، في مؤتمر الحوار الوطني، من طرح لمشروع الأقاليم".

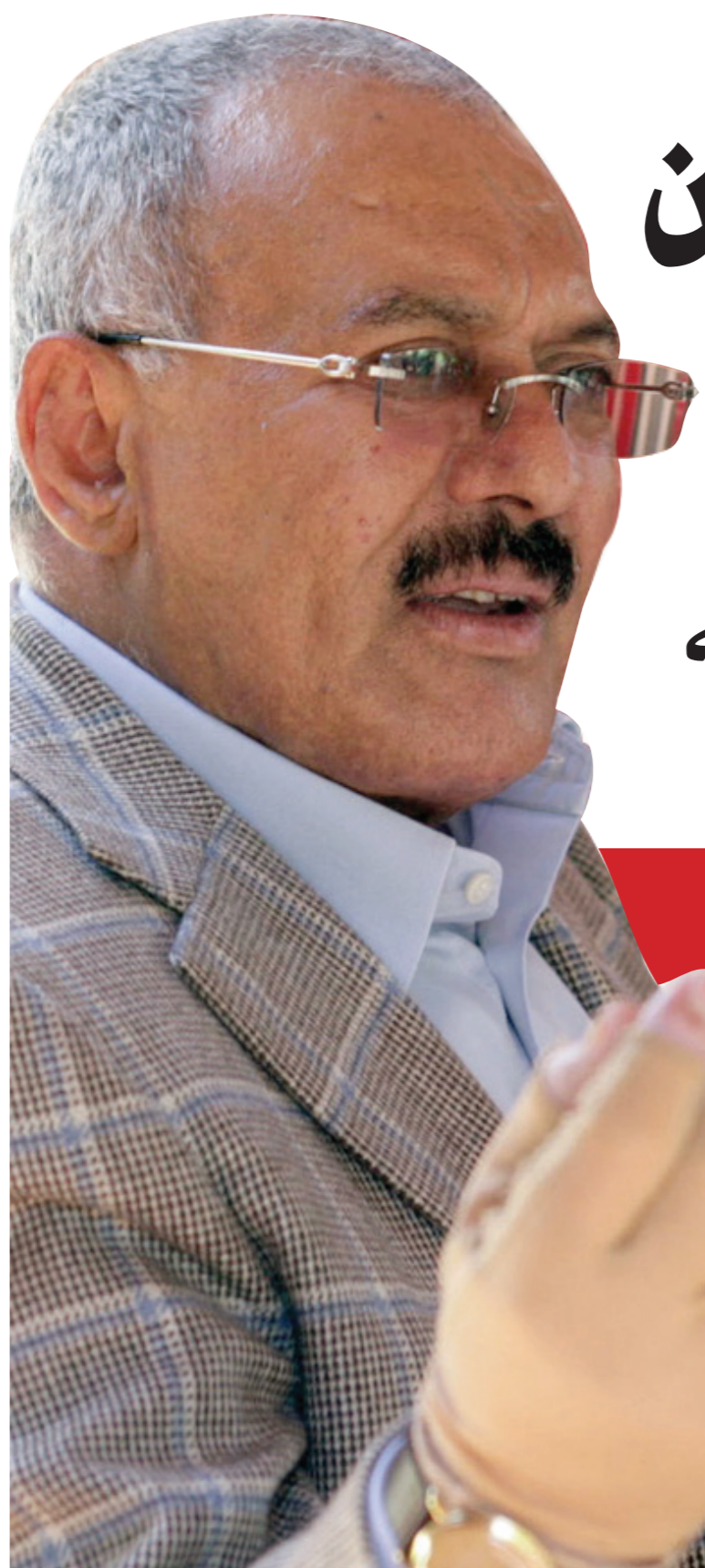
وعن "المؤتمر الشعبي العام"، وقيادته، وأداء الحكومة القائمة، التي طالب "المؤتمر" بتغييرها في بيان رسمي، قبل أيام، قال الزعيم علي عبدالله صالح رئيس المؤتمر الشعبي العام إن "تغيير الحكومة أمر يعود لرئاسة الدولة، فإذا كانت الرئاسة مرتاحة من إدارتها فلتواصل، أما إذا كان أداؤها ضعيفاً فهي مسؤولة الرئاسة".

وبيّن أنّ "الأحداث التي تشهدها الدول العربية، وكذلك ما يجري في قطاع غزة، هو امتداد للربيع العربي، فالكيان الصهيوني هو من يرسم المشهد السياسي، ويهدف إلى تدمير الشعب الفلسطيني، والعربي".

وقال الزعيم علي عبدالله صالح إن "الصراع بين الحوثيين والإخوان المسلمين، وكذلك ما يجري في المحافظات الجنوبية، بين (الحراك) وتنظيم (القاعدة) هما أيضاً من مخلفات الربيع العربي... وأشار إلى أنّ "تلك القوى كانت متحالفة مع بعضها في 2011، ضد النظام الديمقراطي، وضد الحرية والتعددية السياسية والانتخابات والأمن والاستقرار".

وبشأن مخطط تقسيم اليمن، وإعادته إلى ما قبل 1990، من قبل قوى خارجية، أوضح الزعيم علي عبدالله صالح في حديث مع «العرب اليوم» أن "هناك مخططاً أجنبياً لتجزئة اليمن، ومنه ما ظهر خلال الفترة السابقة، في مؤتمر الحوار الوطني، من طرح لمشروع الأقاليم".

وعن "المؤتمر الشعبي العام"، وقيادته، وأداء الحكومة القائمة، التي طالب "المؤتمر" بتغييرها في بيان رسمي، قبل أيام، قال الزعيم علي عبدالله صالح رئيس المؤتمر الشعبي العام إن "تغيير الحكومة أمر يعود لرئاسة الدولة، فإذا كانت الرئاسة مرتاحة من إدارتها فلتواصل، أما إذا كان أداؤها ضعيفاً فهي مسؤولة الرئاسة".



## هيئة مراقبة الحوار تدين محاولة اغتيال الرئيس السابق

دانت الهيئة الوطنية لمراقبة تنفيذ مخرجات الحوار الوطني الشامل وبقوة من ارتكبوا جرم حفر النفق المؤدي إلى منزل الرئيس السابق علي عبدالله صالح رئيس المؤتمر الشعبي العام بغرض محاولة اغتياله أو الاعتداء عليه.

وأدانت الهيئة الوطنية لمراقبة تنفيذ مخرجات الحوار الوطني الشامل في اجتماعها الثاني المنعقد اليوم برئاسة الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية إبانة شديدة القوى أو الجهات التي تقف وراء مخطط حفر النفق الذي كان يستهدف الرئيس السابق علي عبدالله صالح رئيس المؤتمر الشعبي العام.



## دعت وسائل الإعلام إلى تحري الدقة

### اللجنة الأمنية تكشف النتائج الأولية للتحقيقات حول النفق

وقفت اللجنة الأمنية العليا في اجتماعها أمس برئاسة وزير الداخلية اللواء / عبده حسين الترب، على آخر المستجدات والنتائج التي باشرت لهاجان التحقيق من خلال التقارير الأولية التي رفعتها اللجنة المكلفة بالتحقيق في قضية النفق والحفريات التي استهدفت منزل الرئيس السابق / علي عبدالله صالح.

واستمعت اللجنة إلى شرح من فريق المحققين والفنيين عن سير عملية التحقيق والإجراءات المتخذة ومراحل جمع الاستدلال. وأوضحت اللجنة المكلفة بالتحقيق في تقاريرها الأولية أنها عملت بشكل متواصل وبهنية وحرفية عالية بعيدة عن أي تأثير في سبيل إظهار الحقائق وكشف خيوط الحادثة وفك غموضها.

وقد حثت اللجنة الأمنية العليا، اللجنة الإشرافية ولجنة التحقيق المكلفة في نظر القضية على سرعة اتخاذ الإجراءات القانونية السليمة والتنسيق مع الجهات القضائية ذات العلاقة.. مشددة على ضرورة الاستمرار في إجراءات التحقيق بكل مهنية بعيداً عن كل ما يشاع أو ما ينشر من أحكام مسبقة عبر بعض وسائل الإعلام المختلفة لتلافي أي تأثيرات لذلك على مجريات التحقيق.

وأهابت اللجنة الأمنية العليا بكافة وسائل الإعلام تحري المصداقية والدقة عند تناول الأخبار التي تسم الرأي العام.. مشيرة إلى أن مصلحة الوطن في هذه المرحلة تقتضي الامتناع عن نقل المعلومات غير الصحيحة أو الترويج لها أو كبل التهم لأي طرف دون دليل أو بيعة أو محاولة تحميل جهة بعينها مسؤولية الحادثة قبل أن يتم الانتهاء من التحقيق والاعلان عن نتائج من الجهات المختصة.

وأكدت اللجنة أن من شأن ذلك خلق العداوات وتمزيق النسيج المجتمعي.. مجددة دعوتها لوسائل الإعلام بالابتعاد عن تفتيق القصص ورمي التهم والعبث بمشاعر المواطنين والتكسب الرخيص بقضايا الوطن. وفي وقت سابق قال مصدر مسؤول باللجنة الأمنية العليا إن الأجهزة الأمنية تلقت بلاغاً يوم الاثنين بوجود نفق وحفريات بجوار منزل

الرئيس السابق علي عبدالله صالح. وأضاف المصدر لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ): "فور تلقي البلاغ انتقلت الأجهزة الأمنية المعنية وباشرت الإجراءات القانونية من جمع الاستدلال ورفع الأدلة وتحريز للموقع".

وأوضح المصدر أن التحقيقات الأولية قد كشفت عن وجود نفق يقع داخل هجر شمال منزل الرئيس السابق في شارع صخر بأمانة العاصمة ويمتد باتجاه الجنوب حيث يتدنى النفق من داخل الهجر بحفرة عمقها ستة أمتار وسبعين سنتيمتر متر وفتحة أبعادها 1,60 \* 1,60 متر، ممتداً من أسفل الحفرة باتجاه المنزل بطول 88,40 متراً، وارتفاع 1,70 متراً وعرض 70 سم.

وأردف المصدر قائلاً: "وبناء على توجيهات الأخ الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية - القائد الأعلى للقوات المسلحة قامت اللجنة الأمنية العليا برئاسة وزير الداخلية عصر يوم الاثنين بزيارة لموقع النفق وأطلعت على الحفريات والآلات والمعدات المستخدمة في الحفر".

.. مبيناً أن اللجنة الأمنية العليا وجهت بتشكيل لجنة التحقيق في موضوع الحفريات والنفق تضم كل من وكيل جهاز الأمن القومي ووكيل وزارة الداخلية المساعد للأمن الجنائي ومدبر فرع الأمن السياسي بأمانة العاصمة، بالإضافة إلى لجنة من المختصين والفنيين لمعرفة الأسباب والدوافع والجهات التي تقف وراء ذلك.

ولفت المصدر إلى أن اللجنة الأمنية كانت ارتأت عدم نشر أية معلومات من شأنها التأثير على مجريات التحقيق.. إلا أنها تراجعت عن ذلك بعد أن سارعت بعض وسائل الإعلام بنشر الكثير من الأخبار وتحميل المسؤولية جهات بعينها مسبقة بذلك نتائج التحقيقات، الأمر الذي من شأنه زعزعة الأمن والاستقرار والتأثير على النسيج الاجتماعي، والإضرار بتوجهات الدولة نحو الاضطفاف الوطني والمصالحة المجتمعية.

ودعا المصدر كافة وسائل الإعلام إلى تحري الدقة والمصداقية وعدم التأثير على إجراءات التحقيق بإصدار الأحكام المسبقة.

## أهاب باللجنة الأمنية كشف المتورطين ومن يقف وراءهم الشوري: محاولة اغتيال الرئيس السابق تعويق للاضطفاف والمصالحة الوطنية



دان رئيس مجلس الشوري عبدالرحمن محمد علي عثمان وأعضاء المجلس عملية حفر النفق المؤدي إلى منزل الرئيس السابق علي عبدالله صالح. واعتبر بيان موجز صادر باسم المجلس تلك العملية محاولة لجزر البلد إلى نفق صراع جديد وتعويقاً للاضطفاف الوطني والمصالحة الوطنية التي يقودها الأخ الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية. وأهاب البيان بالجهات المعنية التنفيذ الدقيق لتوجيهات الأخ ورئيس الجمهورية إلى اللجنة الأمنية العليا بالتحقيق لكشف من يقف وراء هذه العملية والمتورطين فيها ثم تقديمهم للمحاكمة لينالوا جزاءهم العادل.

## البرلمان يدين مخطط اغتيال الرئيس السابق

دان رئيس مجلس النواب يحيى علي الراعي وأعضاء المجلس عملية حفر النفق المؤدي إلى منزل الرئيس السابق علي عبدالله صالح.. ورحب نواب الشعب بقرار رئيس الجمهورية عبدربه منصور هادي بتكليف اللجنة بالتحقيق لكشف من يقف وراء هذه العملية والمتورطين فيها وإعلان ذلك للرأي العام وتقديمهم للقضاء لينالوا جزاءهم العادل.

واعتبر نواب الشعب أن هذه العملية تؤدي إلى إرباك دعوة رئيس الجمهورية للاضطفاف الوطني، ومحاولة لجزر البلد إلى نفق صراع جديد إلا أن الشعب اليمني يرفض أي مخطط يستهدف زعزعة أمنه واستقراره وسكينته العامة والسلام الأهلي..



## حثت الأجهزة الأمنية سرعة استكمال التحقيقات وكشف الجناة

### حكومة الوفاق تدين محاولة اغتيال صالح وتصفه بالمخطط الإجرامي لإفشال المصالحة



دانت حكومة الوفاق اليمني وتستنكر بشدة، جريمة حفر نفق تحت الأرض إلى منزل الرئيس اليمني السابق، علي عبدالله صالح في محاولة ارتكاب جريمة اغتياله، معتبرة أنه مخطط إجرامي يسعى إلى إفسال توجهات الدولة ودعوتها للاضطفاف الوطني والمصالحة المجتمعية.

وأطلع مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي برئاسة نائب رئيس الوزراء وزير الكهرباء المهندس عبدالله محسن الكوع، على التقرير الأولي المقدم من وزير الداخلية حول الإجراءات الأولية المتخذة في واقعة العثور على النفق الممتد من أحد الهناجر إلى منزل الرئيس السابق علي عبدالله صالح بالعاصمة صنعاء.. مشيراً إلى الإجراءات التي تم اتخاذها في هذا الجانب من قبل الأجهزة الأمنية المعنية التي باشرت فور تلقيها البلاغ بعمل الإجراءات

القانونية من جمع لاستدلالات ورفع الأدلة وتحريز للموقع وحسب وكالة الأنباء الحكومية (سبأ)، فإن التقرير لفت إلى أن التحقيقات مستمرة ومتواصلة في هذه القضية.. داعياً كافة وسائل الإعلام إلى تحري الدقة والمصداقية فيما تنشره حول هذا الموضوع وعدم التأثير على إجراءات التحقيق بإصدار الأحكام المسبقة.

وعبر مجلس الوزراء بهذا الخصوص عن ادانته واستنكاره الشديدين لهذا الفعل الإجرامي، الذي يسعى من خطط له إلى إفسال توجهات الدولة ودعواتها للاضطفاف الوطني والمصالحة المجتمعية، ومحاولة زعزعة الأمن والاستقرار.. وحثت الأجهزة الأمنية على سرعة استكمال التحقيقات في هذا الجانب لمعرفة وكشف من يقف وراء هذا العمل المدان والمستنكر.